

أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

م.د افتخار محمد مناحي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة العراقية

المقدمة

تُعَدُّ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، نظراً للدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف المجتمع جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى. وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير في النظام الاقتصادي. فأي اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

ويعود استخدام اصطلاح السياسة النقدية إلى القرن التاسع عشر، إلا أن الأهتمام به ودراسته بشكل أكثر تم خلال القرن العشرين أثر أزمة الكساد الكبير عام (١٩٢٩-١٩٣٣) وعدم الاستقرار الاقتصادي التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية في الثلاثينيات من القرن العشرين.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من الأهمية التي أحتلتها السياسة النقدية أثر أزمة الكساد الكبير، ولازالت تحتلها حتى الوقت الراهن، والتي يؤكد عليها اقتصاديو البنك وصندوق النقد الدوليين ويعطونها الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، إلا أنهم لا يهتمون السياسة المالية ويرون أهميتها في ردف وتعزيز السياسة النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة الدراسة: إن بقاء السياسة النقدية تابعة وأسييرة للسياسة المالية، وأداة لتوفير السبل والوسائل لتيسير وتوسيع كل إمكانات التمويل المصرفي للعجز جعلها عاجزة عن تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي باعتبارها إحدى السياسات الاقتصادية الكلية.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن الاستقلالية التي منحها قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ للسياسة النقدية عمق من أهميتها في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى عرض وتسليط الضوء على بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بالسياسة النقدية باعتبارها إحدى السياسات الاقتصادية الكلية وأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة على خمسة محاور، تناول المحور الأول مفهوم السياسة النقدية وأدواتها، وخصص الثاني لبيان السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية، وكُرس المحور الثالث في بيان أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، في حين عني المحور الرابع في توضيح معايير الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

٢٠١٠)، وتطرق المحور الخامس إلى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق وللمدة ذاتها. وأخيراً تم التوصل إلى بعض الإستنتاجات والتوصيات

المحور الأول: مفهوم السياسة النقدية، أدواتها.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

تُعد السياسة النقدية واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية، وتستخدم هذه السياسة إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى، للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات الأساسية لهذا النشاط (استثمار، الأسعار، الإنتاج، الدخل). وتُعرف السياسة النقدية على إنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية متمثلة في البنك المركزي بفرض الرقابة على الائتمان المصرفي والتأثير فيه لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو لها الحكومة^(١).

كما عُرِفَت على إنها مجموعة من القوانين والأنظمة والتشريعات في مجتمع ما، لغرض تنظيم استخدام النقود والائتمان المصرفي لتحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية^(٢). وهناك من يرى إن السياسة النقدية لها مفهومان ضيق وواسع. فالمفهوم الضيق يتمثل في الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة^(٣).

وضمن هذا المفهوم عرفها (Kent) على إنها مجموعة من الوسائل تتخذها الإدارة النقدية تحقيق هدف اقتصادي معين مثل الاستخدام الكامل. وعرفها أيضاً (Pother) على إنها مجموعة من التدابير الملائمة التي تتخذها السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي لغرض تنظيم عرض النقود (العملة في التداول والائتمان المصرفي). كما عرفها آخرون على إنها إجراءات تتخذها السلطة النقدية لغرض التأثير في مستوى الأنفاق الكلي بواسطة معدل الفائدة (كلفة الائتمان) وحجم الائتمان المتاح (وفرة الائتمان)^(٤).

أما المفهوم الواسع للسياسة النقدية فيعني جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذها السلطة النقدية، والتي لها دور مؤثر في مراقبة حجم النقود المتوافر في النظام الاقتصادي. وقد عُرِفَت على إنها توجه السلطة النقدية للعمل على التأثير في حجم النقود والائتمان وتركيبه الدين الحكومي.

نلاحظ من هذا المفهوم أن عمل السياسة النقدية لا يقتصر على الرقابة على عرض النقود والائتمان المصرفي، وإنما اتسع ليشمل السياسة الإقتراضية للحكومة لمل لها من أثار على عرض النقود^(٥).

كما تُعرف السياسة النقدية على إنها الإجراءات والتدابير المعتمدة من قبل الحكومة أو السلطة النقدية إدارة عرض النقود وسعر الفائدة لتحقيق أو للمحافظة على التوظيف الكامل من دون حدث حدوث تضخم^(٦).

ثانياً: أدوات السياسة النقدية :

يقوم تحكم السلطة النقدية في عرض النقود والائتمان المصرفي على أساس قدرتها على ما يتوافر لدى المصارف التجارية من احتياطات نقدية فائضة (حرة)، والتي من خلالها تتمكن المصارف التجارية من خلق (توليد) الائتمان والتوسع في الودائع المشتقة، ومن ثم عرض النقود.

فقيام السلطة النقدية بزيادة أو تقليص حجم الاحتياطات النقدية الفائضة، فأنها تستطيع أن تزيد أو تنقص من حجم الائتمان، ومن ثم حجم عرض النقود، وأسعار الفائدة (كلفة الائتمان)، ومستوى الإنفاق النقدي الكلي في الاقتصاد.

ومن هنا يتبين إن السياسة النقدية لا تؤدي دورها في فراغ بل تساهم من خلال علاقتها مع الفروع الأخرى للسياسات الاقتصادية في تحقيق الأهداف المشتركة والمتمثلة بالآتي^(٧):

- خفض التضخم، والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
- تحقيق أعلى مستوى للاستخدام.
- تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ولأجل أن تحقق السياسة النقدية أهدافها، فلا بد من وسائل (أدوات) تلجأ إليها، وينتمي لكل وسيلة (أداة) عدداً من السياسات أو الأساليب التي تختلف درجة الاعتماد عليها باختلاف البنيان الاقتصادي التي تُمارس عملها فيه، فضلاً عن تغاير الظروف المحيطة بتطبيقها، وهي:

١- الوسائل الكمية للسياسة النقدية.

٢- الوسائل النوعية للسياسة النقدية.

١ - الوسائل الكمية للسياسة النقدية:

يكون لهذه الوسائل تأثير غير مباشر في عرض النقود، يحدث من خلال التأثير في كمية الائتمان أو حجمه، أو كلفته بصرف النظر عن وجوه استخدامه المراد استعماله فيها، لذا يطلق عليها بالوسائل غير المباشرة. وهي كالآتي:

أ- سياسة سعر إعادة الخصم^(٨):

يقصد بها سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية لقاء قيامه بإعادة بإعادة خصم مالمديها من أوراق تجارية أو مالية ذات أجل قصير (قروض مخصومة). يلجأ البنك المركزي إلى تغيير سعر إعادة الخصم و سعر الخصم (سعر الفائدة قصير الأجل) للتأثير في كمية عرض النقود، والذي بدوره ينعكس على كمية الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية، بهدف معالجة حالات الانكماش والتضخم التي يتعرض لها الاقتصاد.

فعندما يعلن عن إجراء تخفيض في سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية والمالية قصيرة الأجل، فإنه سوف يحفز المصارف التجارية على زيادة القروض المخصومة من البنك المركز، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية، والذي يترتب عليها التوسع في منح الائتمان، ومن ثم زيادة عرض النقود، وهذا يعني أنه يتبع سياسة نقدية توسعية. ويحدث العكس عندما يلجأ إلى الإعلان عن زيادة سعر إعادة الخصم، أي أنه يتبع سياسة نقدية انكماشية. ويُعد إعلان البنك المركزي عن سياسته الجديدة لسعر إعادة الخصم من المؤشرات التي تعكس التوجهات المستقبلية للسياسة النقدية.

وينبغي على البنك المركزي عندما يتخذ قرار بشأن تغيير سعر إعادة الخصم زيادة أو نقصان، أن ينوه بشكل صريح وشفاف عن الدوافع أو الأسباب التي دعت إلى حدوث هذا التغيير من دون ترك الأمر للتخمينات والتكهنات الخاطئة. لأن قد لا تُفهم الدوافع بالشكل الصحيح، وقد تسبب نتائج عكسية غير مرغوب فيها.

ويرى بعض الاقتصاديين ضرورة ربط سعر إعادة الخصم و سعر الخصم (سعر الفائدة السائد في السوق)، وذلك للأسباب الآتية^(٩):

- إن استخدام البنك المركزي لسياسة سعر إعادة الخصم أستمرا لأدائه وظيفة ملجأ الإقراض الأخير.
 - إلغاء الفروقات الهامشية بين سعر إعادة الخصم و سعر الخصم (معدلات الفائدة المختلفة في السوق)، والتي تُعد مصدراً مهماً من مصادر التقلبات في حجم القروض المخصصة.
 - توافر الجهد والوقت والأجهزة المختلفة في إدارت القروض المخصصة قصيرة الأجل، لأن المصارف في هذه الحالة تمتنع عن الإقراض إلّا عند الضرورة القصوى، لكونها لن تحقق أرباحاً من هذه القروض. وذلك لارتفاع سعر إعادة الخصم عن سعر الخصم (سعر الفائدة السائد في السوق)، أي لوجود الفروقات الهامشية بين سعر إعادة الخصم و سعر الخصم.
 - القضاء على حالات سوء الفهم أو التخمين الخاطئ أو التكهّنات غير الدقيقة عندما يتم تغيير سعر إعادة الخصم، لأنه تابعاً لتغيير سعر الخصم (سعر الفائدة السائد في السوق) بحيث الفرق بينهما ثابتاً.
- أما عن أهمية هذه السياسة فيرى الاقتصادي (Milton Friedman) إنها تتمثل في دور البنك المركزي بالقرض الأخير. وقد أوضح أن وجود شركات التأمين على الودائع تُمثل بديلاً جيداً يعوض عن هذا الدور، لكن لم تحظ هذه الآراء بالتأييد من قبل معظم الاقتصاديين، وتعرضت إلى الإنتقاد. (معرفة مصدر هذا الكلام لاحقاً) (ليكون هامش)
- ب- سياسة عمليات السوق المفتوحة^(١٠):
- تُعد من أهم وسائل السياسة النقدية، وذلك لأهميتها الكبيرة في التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة، والتي تُعد العنصر الأساس لتغيرات عرض النقود. ويُقصد بها قيام البنك المركزي تلقائياً ببيع وشراء السندات وأذونات الخزينة والأوراق التجارية والمالية الحكومية بصفة خاصة في السوق المفتوحة ، بهدف التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة لدى إذا كانت الجهة البائعة مؤسسة إبداعية، فإنها سوف تستلم قيمتها بصكوك مسحوبة على البنك المركزي لمصلحتها المصارف التجارية، لكي تتمكن من التوسع أو التقييد في منح الائتمان، ومن ثم تغيير كمية التداول النقدي بما ينسجم ومستوى النشاط الاقتصادي.

فعندما يشعر البنك المركزي بضرورة تنشيط الحالة الاقتصادية للدولة، فإنه سوف يدخل السوق المفتوحة بصفته مشترياً للأوراق المالية من المؤسسات الإيداعية وغير الإيداعية. فإذا كانت الجهة البائعة مؤسسة إيداعية، فإنها سوف تستلم قيمتها بصكوك مسحوبة على البنك المركزي لمصلحتها، وتضاف مباشرة إلى احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي. وأما إذا كانت الجهة البائعة مؤسسة غير إيداعية، فإنها سوف تستلم قيمتها نقداً أو بصكوك مسحوبة على البنك المركزي لمصلحتها، ويقوم بعد ذلك بأيداعها في حسابها لدى المصرف التجاري الذي تتعامل معه.

وفي الحالتين كليهما تزداد مقدرة المصرف التجاري على التوسع في منح الائتمان أو توليد الودائع الجديد، فتزداد القاعدة النقدية، وهذا الإجراء يزيد من عرض النقود، وزيادة العملة في التداول لدى الأفراد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهذا بدوره يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج، وزيادة الأيدي العاملة ومن ثم تسود حالة الرواج الاقتصادي في البلد. فعندما تشعر الحكومة أو السلطة النقدية إن حالة الرواج سوف تؤدي إلى حدوث التضخم، يدخل البنك المركزي إلى السوق المفتوحة بصفته بائعاً للأوراق المالية الحكومية.

ولا يلجأ البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة في الحالات كافة، وذلك لسببين مهمين هما^(١١):

- إن نجاحها محدوداً سواء في أوقات الانكماش أو أوقات التضخم. ففي أوقات الانكماش تُحجم المصارف التجارية عن استخدام ما يتوافر لديها احتياطيات نقدية فائضة. فزيادة هذه الاحتياطيات لدى المصارف التجارية ليست بمفردها مسؤولة عن زيادة حجم الائتمان، إذ يتوقف ذلك على رغبة الجمهور المتعاملين وأقبالهم على الإقتراض، والضي بدوره يتوقف على توقعاتهم بالنسبة لمعدلات الأرباح المستقبلية، فضلاً عن رغبة المصارف التجارية في الإقراض. إذ إن هذه الرغبة تقل إذا كانت التوقعات المعلقة بالقروض وما يحدث في أوقات الكساد توقعات تشاؤمية.
- ضيق السوق المالية وقلة نشاطها، فما موجود من أوراق مالية لا يكفي للقيام بهذه العمليات، كما أن ضيق السوق المالية في الدول المتخلفة لا يسع للعمليات الكبيرة التي يتطلب من البنك المركزي القيام بها في حالة رغبته بتخفيض أو زيادة كمية النقود المتداولة.

فقيام البنك المركزي بالبيع والشراء للأوراق المالية وعلى وبشكل واسع النطاق، سوف تؤدي إلى حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية، والذي يترتب عليها زعزعة المراكز المالية للمصارف، ومن ثم زعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق.

ت- سياسة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني^(١٢):

تعد هذه الوسيلة بدعة أمريكية، طبقتها على المصارف التي تنتمي للنظام الاتحادي في العام ١٩١٣، لكن لن تستخدمها فرنسا إلا في عام ١٩٦٧. وتتمثل في قيام البنك المركزي بالزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها (الودائع) بشكل نقود قانونية تودع كاحتياطيات نقدية لدى البنك المركزي أو في خزائن المصارف التجارية بأشراف البنك المركزي، والهدف منها ضمان حقوق المودعين، فضلاً عن كونها أداة لتنظيم السيولة المصرفية. ولا يجوز للمصارف التجارية التصرف بمقدار نسبة هذه الاحتياطيات القانونية في عمليات توليد الائتمان. ويمكن للسلطة النقدية تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تبعاً للوضع الاقتصادي السائد في البلد. إذ تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بهذه النسبة، ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقليص حجم الائتمان المصرفي.

فقد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة في أثناء الركود والكساد الاقتصادي من أجل تحفيز المصارف التجارية التوسع في منح الائتمان المصرفي، وعلى العكس في أثناء الرواج الاقتصادي فإنه يلجأ إلى زيادة هذه النسبة وذلك للحد من حجم الائتمان الممنوح. ومن هنا يتضح إن العلاقة بين توليد الودائع من قبل المصارف التجارية و نسبة الاحتياطي النقدي القانوني علاقة سلبية.

وتعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان المصرفي وتحديد حجمه وخاصة في البلدان النامية، فضلاً عن إنها تؤثر في حجم السيولة النقدية لدى المصارف التجارية، وتضمن حقوق المودعين.

٢- الوسائل النوعية للسياسة النقدية.

يقصد بها التأثير في وجوه استخدام الائتمان المصرفي بصرف النظر عن كميته أو حجمه، ولا تعمل عن طريق الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية. ويعتمد عليها لتلافي العيوب والنواقص التي قد تحدث نتيجة لاستخدام الوسائل الكمية للسياسة النقدية.

لهذا فان فعاليتها يمكن أن تُسند وتُعضد الرقابة الكمية وتوفر الموارد اللازمة لتنشيط قطاع اقتصادي بقدر يفوق بقية القطاعات عن طريق ما يُسمى بسياسة تمييزية بأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي^(١٣).

تضع الوسائل النوعية قيوداً محددة عن طريق شروط معينة تتضمنها القروض التي تمنحها المصارف لمقترضين معينين في قطاعات اقتصادية معينة، مثلاً وضع قيود على الائتمان الممنوح لأغراض استهلاكية وعقارية وفي الوقت نفسه تقوم بتشجيع الائتمان التتموي لأغراض زراعية وصناعية وذلك من خلال وسائل ائتمانية مختلفة مثل تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية والزراعية وزيادتها على القروض الاستهلاكية والعقارية.

هذه الوسائل تصلح بشكل أكثر في البلدان النامية ، وتكون مقيدة أيضاً حيث تتضائل فعالية وسائل السياسة الكمية وهي^(١٤):-

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي.

ب- متطلبات الهامش.

ت- تنظيم الائتمان العقاري.

ث- التأثير (الأنواع) الأدبي.

ج- التأثير المباشر (التعليمات والتوجيهات والإعلام).

المحور الثاني: أهمية السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية.

أولاً: أهمية السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية^(١٥).

يؤكد انصار هذه المدرسة على مبدئين أساسيين يتمثلان في إن كل من الأجور والأسعار ذات مرونة تامة، وإن النقود تتميز بالحيادية التامة. وقد أوضحوا أن هذين المبدئين ليس لهما اي تأثير نقدي بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي (العيني)، والذي يحصل هو نتيجة للتغيير في كمية النقود (عرض النقود) وبشكل خاص في الآجل القصير. مما يترتب عليه ان يكون الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية يتركز في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على توازن العرض النقدي في الاقتصاد بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في البيع والشراء التلقائي للأوراق المالية من قبل البنك المركزي بما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي وبالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل.

ثانياً: أهمية السياسة النقدية في المدرسة الكينزية (١٦).

يرى أصحاب هذه المدرسة أن النقود ليست هي السبب الرئيس في حدوث الارتفاع المستمر في الأسعار، وأن حدوث التضخم ليس سببه الرئيس النقود، ولكن هنالك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الأسعار. كما يرون أن النظام الاقتصادي غير مستقر، وأن من الضروري أن يكون هنالك تدخل حكومي.

ويرون أن العلاقة بين القطاع النقدي والحقيقي (العيني) علاقة غير مباشرة تتم (تحدث) من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار، والتي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة.

كما يرون أن النقود التي تحدد الدخل، وإن الأثر الأساس لتغيرات عرض النقود يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من دخولهم بشكل سائل (نقود سائلة)، والتي تتأثر بعدة عوامل منها سعر الفائدة، حيث يقوم الافراد بتغيير محافظهم المالية من خلال نظرية تفضيل السبولة. ومن هنا فالنظرية الكينزية أن السياسة النقدية بمعزل عن السياسة المالية النشطة غير كافية لتحقيق الاستقرار النقدي، وذلك بسبب السلوك غير المستقر للعوامل غير النقدية، والتي تُعدّ عاملاً مهماً في تحديد الطلب الكلي.

ثالثاً: أهمية السياسة النقدية في المدرسة الكينزية الجديدة (١٧).

ركز الكينزيون الجدد في تحليلهم على الجانب المالي من دون الجانب النقدي كما هي الحال عند الكلاسيك، منطلقين في ذلك من ان الأفراد وفقاً لتفضيلاتهم للعائد والمخاطر لديهم محافظ مالية متنوعة، حيث يتنازلون عن الأمان (يضحون بالأمان) مقابل حصولهم على زيادة في العائد. والنقود على وفق رأيهم أصل من الأصول المتعددة، فعند حصول أي تغيير في كميات هذه الأصول سوف يترتب عليه تغيرات في مكونات محافظهم المالية.

أما وجهة نظرهم عن عملية الانتقال من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي (العيني)، فتتضح من خلال اعتبارهم إن الطلب على النقود غير مستقر، فزيادة عرض النقود تجعل المحافظ المالية للأفراد في حالة غير متوازنة، لأن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الأصول المالية المكونة لمحافظهم المالية، وبيصبح العائد من رأس المال العيني أعلى من نظيره على السندات، ونتيجة لذلك يميل الأفراد إلى زيادة عدد الوحدات من الصول المالية، مما يتطلب مزيداً من الوقت والاستثمار الجديد. وبذلك فأنهم يرون أن تأثير السياسة النقدية على عرض النقود والقطاع المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى القطاع الحقيقي (العيني).

رابعاً: أهمية السياسة النقدية في المدرسة الكلاسيكية الجديدة (١٨).

يفترض الكلاسيك الجدد أن الأفراد لديهم توقعات رشيدة تجاه السياسات التي تنتهجها السلطات النقدية، وأن كل من الأجور والأسعار ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار.

وقد أوضح سارجنت (Sergeant) من خلال النموذج الذي أعتمد عليه في بيان أثر التوقعات الرشيدة على الناتج و مستوى التشغيل (التوظيف) أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة عرض النقود ينتج عن ارتفاع فوري لمنحنى العرض الكلي، وإذا كان هذا الارتفاع متوقعاً من قبل الأفراد وتحقق فعلاً، وهذا ما يبطل أثر السياسات.

فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة والمتخذة من قبل السلطات النقدية، والتي تهدف إلى زيادة مستوى الناتج وتخفيض معدل البطالة، تؤدي إلى تحقق الهدف فعلياً إذا لم يتوقع الأفراد حدوث زيادة مفاجئة في عرض النقود.

أما في حالة توقعهم حدوث تلك الزيادة التوسعية المفاجئة، فإن السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى أي لا تحقق الهدف المرجو منها والمتمثل في زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة، وإنما سيقصر دورها على ارتفاع الأسعار. وبذلك فإن فعالية السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد تتوقف على دقة التوقعات الرشيدة للأفراد من عدمها حول السياسة المتبعة.

المحور الثالث: أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي للمدة

(٢٠٠٣-٢٠١٠).

يتطلب التعرف على مستوى النشاط الاقتصادي في العراق وقياس أدائه دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ومستويات التحسن التي طرأت عليه، ومن أهمها ما يأتي:

أولاً: تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP).

يُعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستويات النمو الاقتصادي من عام إلى آخر. وقد شهد هذا المؤشر تقلبات حادة خلال مدة الدراسة، تعكس في مجملها المسار الاقتصادي للعراق. وقد كانت تلك التقلبات انعكاساً للأحداث غير الطبيعية المتمثلة في دخول القوات الأمريكية المحتلة وحلفاؤها، وماترتب عليه من سقوط النظام

السياسي وفقدان الأمن والأمان واستشراء الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الأحداث المحلية الطبيعية التي أثرت سلباً على إنتاجية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وغيرها.

كُل هذه الأحداث أثرت سلباً على مستويات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٠) حيث تراوح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) بين (-٣٢,٥%) للعام و (٥٥,٥٥%) للعام ٢٠٠٤.

والجدول (١) يبين التطورات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٠). إذ يتضح إن الناتج المحلي الأجمالي قد حقق متوسط نمو سنوي خلال مدة الدراسة قُدر بـ (٧,٧%).

الجدول (١)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خلال المدة

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	* ٢٠٠٩	* ٢٠١٠
الناتج المحلي الاجمالي بليون دينار	٤٠	٢٧	٤٢	٤٣	٤٨	٤٩	٥٤	٥٧	٦١
معدل النمو السنوي %	-	(٣٢,٥-)	٥٥,٥٥	٢,٣٨	١١,٦٢	٢,٠٨	١٠,٢٠	٥,٥٥	٧,٠٢

(٢٠١٠-٢٠٠٢)

المصدر: - بيانات الصف الثاني، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للأعوام (٢٠٠٩، ٢٠٠٦، ٢٠١٠).
- بيانات الصف الثالث، تم احتسابها من قبل الباحثة.
* بيانات أولية .

ثانياً: تطور الموازنة العامة للدولة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

تُعَد الموازنة العامة من المؤشرات الهامة التي توضح الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحفيزه، فضلاً عن إنها تُعَد أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

وتسريع معدلات النمو الاقتصادي خاصة وأن العراق يتصف بضعف معدلات الادخار كغيره من الدول النامية.

ويتضح من الجدول (٢) إن وضع الموازنة العامة خلال مدة الدراسة تسوده حالة الفائض لكن تتفاوت قيمته من عام لآخر. وقد وصل أقصاه خلال العام ٢٠٠٨، إذ بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه (٣,٣٨٦٠٩%) وهي أعلى نسبة له طوال مدة الدراسة، ثم انخفضت عام ٢٠٠٩، إذ بلغت (١,٤٦٣٥%)، وقد عاودت ثانية إلى الارتفاع في العام ٢٠١٠، إذ قُدرة بـ (٨,٤٧٣%) .

وأما عن الإيرادات العامة فقد سجلت هي الأخرى تزايداً واضحاً خلال مدة الدراسة وبشكل خاص في العام ٢٠٠٨، إذ بلغت (٨٠٢٥٢) بليون دينار عراقي، وأنعكست هذه الزيادة على أزيد نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت (٨,١٤٨٦١٤%) خلال العام نفسه، ثم أنخفضت هذه النسبة عام ٢٠٠٩، وبعدها عاودت إلى الارتفاع عام ٢٠١٠، إذ بلغت (٩,١١٣٩٦٨%). وبالمقابل شهدت النفقات العامة تزايداً لنك متذبذباً خلال مدة الدراسة، إذ شكلت نسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤,٤٧٣٤٤%) في العام ٢٠٠٣، وقد وصلت إلى أقصاها في العام ٢٠٠٨، إذ قُدرة بـ (١١٠٠٠٠%)، ثم أنخفضت في العام ٢٠٠٩، وبعدها عاودت للارتفاع في العام ٢٠١٠، إذ بلغت (١,٠٥٤٩٥٥%).

وتفسير ارتفاع نسبة كُ من الإيرادات والنفقات والعجز/ الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال مدة الدراسة، سببه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أقل بكثير من معدل نمو كُ من الإيرادات والنفقات والموضحة في الجدول نفسه.

جدول (٢)

موقف الموازنة العامة لجمهورية العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) / بليون دينار

البيان السنة	الايادات العامة (١)	معدل النمو	النفقات العامة (٢)	معدل النمو	عجز/فائض =٢-١ (٣)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	معدل النمو	%٣:٤ (٥)	%٤:١ (٦)	%٤:٢ (٧)
٢٠٠٣	٢١٤٦	—	١٩٨٣	—	١٦٣	٢٧	—	٦٠٣٠٧٠	٧٩٤٨٠٢	٧٣٤٤٠٤
٢٠٠٤	٣٢٩٨٣	٤٣٦٠٩	٣٢١١٧	١٥١٩٠ ٩	٨٦٦	٤٢	٥٥٠٥	٢٠٦١٠٩٠	٧٨٥٣١٠٠	٧٦٤٦٩٠٠
٢٠٠٥	٤٠٥٠٣	٢٢٠٨٠٠	٢٦٣٧٥	(١٧٠٩)	١٢١٢٨	٤٣	٢٠٣٨	٢٨٢٠٤٠٦٥	٩٤١٩٣٠٠	٦١٣٣٧٠٢
٢٠٠٦	٤٩٠٥٦	٢١٠١٢	٣٨٨٠٧	٤٧٠١	١٠٢٤٩	٤٨	١١٠٦٢	٢١٣٥٢٠٠٨	١٠٢٢٠٠٠٠	٨٠٨٤٧٠٩
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩	١١٠٣	٣٩٠٣١	٠٠٥٨	١٥٥٦٨	٤٩	٢٠٠٨	٣١٧٧١٠٤٣	١١١٤٢٦٠٥	٧٩٦٥٥٠١
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢	٤٦٠٩٨	٥٩٤٠٣	٥٢٠٢	٢٠٨٤٩	٥٤	١٠٠٢٠	٣٨٦٠٩٠٢٦	١٤٨٦١٤٠٨	١١٠٠٠٥٠٦
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩	(٣١٠٢)	٥٢٥٦٧	(١١٠٥)	٢٦٤٢	٥٧	٥٠٥٥	٤٦٣٥٠٠٩	٩٦٨٥٧٠٩	٩٢٢٢٢٠٨
٢٠١٠	٦٩٥٢١	٢٥٠٩	٦٤٣٥٢	٢٢٠٤	٥١٦٩	٦١	٧٠٠٢	٨٤٧٣٠٧٧	١١٣٩٦٨٠٩	١٠٥٤٩٥٠١

المصدر: - النشرة السنوية / البنك المركزي العراقي للأعوام
(٢٠١٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩).

*تقديرات أولية

- الحقل (٧، ٦، ٣، ٥) تم احتسابها من قبل الباحثة.

ثالثاً: تطور ميزان المدفوعات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

يعكس ميزان المدفوعات الوضع الاقتصادي لأي بلد، ويحتل الميزان التجاري (والذي يُمثل التعامل مع العالم الخارجي) في اقتصادات معظم البلدان النامية مركزاً مهماً في ميزان المدفوعات. والعراق أحد هذه البلدان التي واجهت العديد من المشكلات الاقتصادية بسبب العجز الكبير في الميزان التجاري، فضلاً عن العجز في الموازين الأخرى كميزان الخدمات وميزان الدخل وميزان رأس المال، الأمر الذي تسبب في حدوث عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات وخاصة خلال الفترة ما قبل عام ٢٠٠٣.

جدول (٣)

تطور ميزان المدفوعات في العراق للفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) / مليون دينار

النسبة الى GDP				=٣+٢+١ موقف ميزان المدفوعات (٤)	الخطأ والصواب (٣)	حساب رأس المال					صافي الحساب الجاري (١)	الحساب الجاري				البيان السنة
(٥) GDP	٥ : ٢	٥ : ١	٥ : ٣			صافي حساب رأس المال (٢)	الاصول الاحتياطية	استثمارات اخرى	استثمار المحفظه	الاستثمار المباشر		صافي التحويلات الجارية بدون مقابل	صافي ميزان الدخل	صافي ميزان الخدمات	صافي الميزان التجاري	
٧٠٠٤-	٠٠٠٢ ٢	٣٠٤٦-	٢٧٠٠٠	- ١٩٠٠٠	٩٧٢٠١-	٥٠٩	—	٩٩٤٠١-	—	١٠٠٠٠٠	٩٣٤٠٥-	٩٨٩٠٠	٣٦١٠٧-	١٣٣٩٠٤-	٢٢٢٠٤	٢٠٠٣
١٠٠٠٣	١١٠٥ ٢	٥٠٧٣-	٢٤٠٠٠	+ ٤٢١٢٠	١٧٧٧٠٦	٤٨٣٩٠٠	—	٤٥٣٩٠٠	—	٣٠٠٠٠	٢٤٠٤٠٦-	١٨٥٩٠٢	٥٠٠٨	٨٢٢٠٣-	٣٤٩٢٠٣	٢٠٠٤
٩٠٠٤-	- ١٤٠٣	٣٠٩٤	٤٣٠٠٠	- ٣٠٨٨٩٠	٥٨٩	٦١٧٢٠٠-	٤٣٧٥٠٠-	٣٤٥٠٠-	١٩٦٨٠٠-	٥١٥٠٠	١٠٦٩٤	٣٢٣٦٠٠٠	٥٠٢٠٠	٥٧٣٩٠٠-	٣٦٩٥٠٠	٢٠٠٥
٥٠٧٧-	- ٢٠٠٥	١٤٠٧٨	٤٨٠٠٠	- ٧٠٧٨٦٠	٤٠٤	٩٨٦٨٠٧-	٧٣٦٥٠٨-	١٠٣٥٠٨	٣٦١٦٠٧-	٧٨٠٠	٧٠٩٥٠٦	٤٥٨٠٦-	٨٩٥٠٨	٥١٦٣٠٥-	١١٨٢١٠٩	٢٠٠٦
١٠٣٨-	- ٣٣٠٩	٤٠٠٩٤	٤٩٠٠٠	- ٦٧٥٠١	٤١٢١٠٤-	- ١٦٦١٦٠٤	- ١١٣٤٢٠١	٤٤٦٣٠٧-	١٧٧٤٠٥-	٩٦٣٠٩	٢٠٠٦٢٠٧	٣٨٠٠٥-	١٤٨٣٠٠	٤٠٠٤٠٣-	٢٢٩٦٤٠٥	٢٠٠٧
٠٠٨٢	- ٣٩٠٩	٥٩٠٩٠	٥٤٠٠٠	- ٤٤٠٠٨	- ١١١٩٦٠٦	- ٢١٥٨٨٠٦	- ١٨٧٥٥٠٢	١٨٥٠٠٠-	٢٨٠٥٠٥-	١٨٢٢٠١	٣٢٣٤٤٠٤	٢٩٣١٠٧-	٦٩٧٩٠١	٥٢٥٧٠٩-	٣٣٥٥٤٠٩	٢٠٠٨
٠٠٠٢-	١٢٠٢ ٤	٢٠٢٣	٥٧٠٠٠	١٠٠٢-	٨٢٥٢٠٥-	٦٩٧٤٠٦	٥٨١٧٠٣	٣٨٩٣٠٦-	٣٦٨٠٠٨	١٣٧٠٠١	١٢٧٠٠٧	١٩٨٨٠٨-	٢٠٩٥٠٥	٥٩٤٤٠٩-	٧١٠٨٠٩	٢٠٠٩
١٠٣٩-	٢٠٣٣	١٠٠٥٤	٦١٠٠٠	- ٨٥٠٠٨	٨٧٠٤٠١-	١٤٢٢٠٩	٦٢٨٦٠٣-	٥٦٤٢٠٥	٧٩٥٠٤	١٢٧١٠٣	٦٤٣٠٠٤	٢٥٥٢٠٥-	١٥٩١٠٤	٧٠٤٤٠١-	١٤٤٣٥٠٦	٢٠١٠

المصدر: - النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)

أما ما بعد عام ٢٠٠٣، فيتضح من الجدول (٣) أن الميزان التجاري حقق عجزاً خلال العامين (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤)، إذ بلغ (-٢٢٢،٤ و -٣٤٩٢،٣) مليون دينار عراقي على التوالي. وتتمثل الأسباب وراء ذلك في تراكمات الحروب والحصار الاقتصادي المفروض على البلد والتهديدات العالمية بشأن أملاكه أسلحة دمار شامل، وأخرها دخول القوات المحتلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسقوط النظام السياسي وما ترتب عليه من تدمير طال مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأنفلات الأمني وما رافقه من سلب والنهب ... وغيرها.

مما أنعكس ذلك على أجمالي الصادرات وبالذات الصادرات النفطية التي تشكل نسبة عالية جداً من الناتج المحلي الأجمالي. وقد شكل أجمالي الصادرات ما نسبته (٩٧،٨% و ٨٣،٦١%) على التوالي من أجمالي الاستيرادات للعامين (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) على التوالي، أما الصادرات النفطية فكانت تشكل ما نسبته (٨٤،٠٥% و ٨١،٩٤%) على التوالي من أجمالي الاستيرادات للعامين ذاتهما كما في الجدول (٤).

الجدول (٤)

أجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

البيان السنة	أجمالي الصادرات (١)	الصادرات النفطية (٢)	أجمالي الاستيرادات (٣)	٣ : ١ % (٤)	٣ : ٢ % (٥)
٢٠٠٣	٩٧١١،١	٨٣٤٨،٨	٩٩٣٣،٥	٩٧،٧٦	٨٤،٠٥
٢٠٠٤	١٧٨١٠،٠	١٧٤٥٥،٧	٢١٣٠٢،٣	٨٣،٦١	٨١،٩٤
٢٠٠٥	٢٣٦٩٧،٠	٢٣١٩٩،٠	٢٠٠٠٢،٠	١١٨،٤٧	١١٥،٩٨
٢٠٠٦	٣٠٥٢٩،٤	٢٩٧٠٨،١	١٨٧٠٧،٥	١٦٣،١٩	١٥٨،٨٠
٢٠٠٧	٣٩٥٨٧،٠	٣٧٨٣٧،١	١٦٦٢٢،٥	٢٣٨،١٥	٢٢٧،٦٩
٢٠٠٨	٦٣٧٢٦،١	٦١٨٨٣،٧	٣٠١٧١،٢	٢١١،٢١	٢٠٥،١١
٢٠٠٩	٣٩٧٨٢،٢	٣٨٩٦٤،٧	٣٢٦٧٣،٣	١٢١،٧٦	١١٩،٢٦
٢٠١٠	٥١٧٨٣،٦	٥١٤٥٣،٠	٣٧٣٢٨،٠	١٣٨،٧٣	١٣٧،٨٤

المصدر:- بيانات الحقل (١، ٢، ٣)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي ، للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠).

- بيانات الحقل (٤، ٥)، تم احتسابها من قبل الباحثة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات النفطية في الميزان التجاري قد خففت من حدة العجز في هذا الميزان، والتي لو أُسْتُبْعِدَتْ لتفاقم عجزه بشكل أكبر، لكونها تشكل أكثر من أربعة أخماس أجمالي الاستيرادات للعامين (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) على التوالي. في حين لم تشكل نسبة الصادرات غير النفطية إلى أجمالي الاستيرادات سوى (٤،٤ و ١٠،٧) على التوالي للعامين نفسيهما. وكان أثر ذلك واضحاً في صافي الحساب الجاري.

ولنعد ثانيةً إلى الجدول (٣) بشأن الأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠) فنلاحظ ان الميزان التجاري حقق فائضاً كان أقصاه في العام ٢٠٠٨، إذ بلغ (٣٣٥٤،٩) مليون دينار عراقي، وكان سببه أن من أجمالي الاستيرادات خلال العام ذاته. الصادرات وبالذات أجمالي الصادرات النفطية قد أزداد بحيث شكل ما نسبته (٢٠٥،١%) في حين بلغت نسبة أجمالي الصادرات غير النفطية م (٦،١٠%) من أجمالي الاستيرادات خلال العام ذاته. و نلاحظ أيضاً أن الصادرات النفطية قد حسنت وضع الميزان التجاري خلال المدة المذكورة، ولو أُسْتُبْعِدَتْ لتحقيق عجزاً مؤكداً. كما يتضح أن الفائض في الميزان التجاري أنخفض في العام ٢٠٠٩ إلى (٧١٠،٨) مليون دينار عراقي، وسبب ذلك انخفاض العائدات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وما ترتب عليها من تداعيات أثرت على الاقتصادات الأخرى ومنها الاقتصاد العراقي.

وعلى الرغم من أن الفائض الذي تحقق في الميزان التجاري خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) لم يقابله تحقق فائض في ميزان المدفوعات. الأمر يعود إلى وضع الموازين الأخرى. فبالنسبة لميزان الخدمات، فيتضح من الجدول (٣) أنه أستمّر في تحقيق قيمة سالبة طوال مدة الدراسة، ويُعزى ذلك إلى إن أجمالي ما يتم دفعه للخارج مقابل خدمات الشحن والتأمين (المدفوعات) أعلى مما يستلمه البلد (المقبوضات)، فضلاً عن تزايد تحويلات شركات النفط العاملة في العراق، مقابل تراجع حجم تحويلات المغتربين العراقيين في البلدان المختلفة.

وأما عن ميزان الدخل فقد حقق عجزاً في عام ٢٠٠٣ قُدر بـ (-٣٦٢،٧) مليون دينار عراقي، لكون المدفوعات كانت أكبر من المقبوضات أي أن دخل الاستثمار الرسمي كان سالباً. أما عن الأعوام (٢٠٠٤-٢٠١٠) فقد حقق فائضاً بلغ أقصاه في العام ٢٠٠٨ قُدر بـ (٦٩٧٩،١) مليون دينار عراقي، ثم عاود إلى الانخفاض حتى وصل إلى (١٥٩١،٤) مليون دينار عراقي في العام ٢٠١٠. وكان سبب حدوث الفائض طوال هذه المدة أن قيمة المقنوضات (أي دخل الاستثمار الرسمي) كانت تفوق قيمة المدفوعات.

أما من ناحية ميزان صافي التحويلات الخارجية بدون مقابل، والذي يُعدّ عاملاً مهماً في تخفيف حدة العجز من صافي الحساب الجاري. لى فعلى الرغم من أنه سجل قيمة موجبة

للأعوام الثلاثة (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥) لكون مقبوضاته أكبر من مدفوعاته. إلّا أنه لن يستمر في تحقيق الفائض، وأما عاود إلى تحقيق العجز وأستمر هذا العجز حتى نهاية المدة أي عام ٢٠١٠، وقد بلغ أقصاه في العام ٢٠٠٨، وقُدّر بـ (٢٩٣١،٧-) مليون دينار عراقي، حيث بلغت نسبته إلى صافي الحساب الجاري حوالي (٩%).

وخلاصة ذلك يتبين أن صافي الميزان التجاري وصافي ميزان الدخل كان لهما أثر كبير وأيجابي في صافي الحساب الجاري بأستثناء العامين (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بصافي حساب رأس المال، والذي هو أنعكاس لوضع مكوناته والمتمثلة في استثمار المحافظ والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية المتدهور وخاصة في الأعوام (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) ماعدا مكون الاستثمار المباشر الذي كان وضعه إيجابياً بأستثناء عامي (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) إذ كان وضعه سلبياً. وأجمالاً كان صافي حساب رأس المال يعاني من عجز خلال الأعوام (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)، في حين حقق فائض خلال الأعوام (٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠).

ونخلص من تحليل فقرات ميزان المدفوعات إلى أنه على الرغم من أن وضع الميزان التجاري له أهمية كبيرة في وضع ميزان المدفوعات، وهذا ما يتبين في الجدول (٣) خلال العام ٢٠٠٣، فقد كان الميزان التجاري يعاني من عجز وأنعكس ذلك على ميزان المدفوعات، وأصبح هو الآخر يعاني من العجز.

ألاً أن في العام ٢٠٠٤ كان الميزان التجاري يعاني من عجز لكن ميزان المدفوعات حقق فائضاً بلغ (٤٢١٢،٠) مليون دينار عراقي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الميزان التجاري كان قد حقق فائضاً خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) ألاً أن ميزان المدفوعات حقق عجزاً.

يتضح مما سبق أن الميزان التجاري أقتصر دوره على تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات، لإعتماده على الصادرات النفطية، وإن عجز ميزان المدفوعات كان أنعكاس لعجز صافي حساب رأس المال. وهذا الوضع يتحتم على الحكومة تحسين وضع القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الزراعي والصناعي التحويلي، والعمل على تطويرها وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وعدم الركون إلى صادرات القطاع النفطي فقط وبذلك تكون حصة البلد من العملة الأجنبية خاضعة لمتغيرات خارجية، وأن درجة حساسية حصة البلد من العملة الأجنبية (مقبوضات) أكبر من درجة حساسية مدفوعاته الخارجية. املين

وعليه فإن أي تغيير مفاجئ في حصة العملة الأجنبية (انخفاض أسعار النفط عالمياً، حدوث الأزمات العالمية، تراجع تحويلات العاملين في الخارج) لن يصاحبه تغير مماثل

في جانب المدفوعات على الأقل في الآجل القصير أو المتوسط، مما سيولد مشكلة أختلال توازن الحساب الجاري ، وهذا يحتم على الحكومة تنويع مصادر إيرادات البلد من العملات الأجنبية كالأهتمام بالصادرات غير النفطية، خاصة وإن البلد يمتلك المقومات الطبيعية لذلك. وبهذا يمكن ان يتحسن وضع ميزان المدفوعات تحسناً حقيقياً مستمراً وليس تحسناً ظاهرياً مؤقتاً يتأثر بتغير العوامل الخارجية سلباً وإيجاباً.

رابعاً: معدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

يعد التضخم من اهم المشكلات التي تعاني منها اقتصادات معظم البلدان وخصوصاً البلدان النامية لتوافر البيئة الملائمة له والمتمثلة في مختلف هياكلها الاقتصادية، وتدني معدلات نمو قطاعاتها الانتاجية، وان تسارع معدلات التضخم يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي لهذه البلدان. والعراق واحد من هذه البلدان ، فقد عانى اقتصاده من تسارع معدلات التضخم وخصوصاً في الأعوام تلت دخول القوات المحتلة وسقوط النظام السياسي أي (٢٠٠٣-٢٠٠٧) . كما يتضح من الجدول (٥)، حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلالها حوالي ٣٦,٣ % ، أما معدل متوسط التضخم الأساس (core inflation) والذي يمثل الرقم القياسي للأسعار بأستبعاد (الوقود والنقل) للمدة ذاتها فقد بلغ (٢٧,٨%) وهي نسب مرتفعة تنبئ عن خلل المسار الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي على الرغم من إن السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي العراقي برنامجاً للإصلاح اثر سقوط النظام السياسي استهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق هذه الضغوط التضخمية مع المحافظة على معدلات منخفضة لها، كما جاء في قانونه الأخير رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ . الا ان الإصدارات غير الطبيعية التي حدثت ، والمتمثلة في الانفلات الأمني والفساد الإداري والمالي اللذان استشرياً في جسد الاقتصاد العراقي ، وعودة معظم المهاجرين ، وانحلال الدوائر والمؤسسات العسكرية والأمنية التابعة لوزارة الدفاع والداخلية السابقة فضلاً عن إعادة بناء قوات أمنية جديدة لكلا الوزارتين.

كل هذه الأحداث وغير لم نتيج للسياسة النقدية كما في السياسات الاقتصادية ان تتواصل في إكمال برنامجها بشكل سليم وناجح ، إذ سجل معدل التضخم السنوي أعلى معدل له عام ٢٠٠٦ حيث بلغ (٣٢,٢%) وكذلك بلغ معدل التضخم الأساس أقصاه في العام نفسه اذ بلغ (٣١,٧%) ، بسبب الافراط النقدي لتلبية متطلبات النفقات الحكومية.

ومن اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم تبنت السلطة النقدية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بشكل عام والنقدي بشكل خاص، ركزت فيه على تقليص معدلات نمو عرض النقود ، وتمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية والابتعاد عن تمويلها

من خلال الاقتراض الحكومي من البنك المركزي (التمويل التضخمي) ، والذي ورد ذكره صراحةً في قانون البنك المركزي العراقي المذكور آنفاً .

وقد حقق هذه السياسة نجاحاً واضحاً، حيث تراجع معدل التضخم السنوي من (٥٣,٢%) في عام ٢٠٠٦ إلى (٢,٤%) في العام ٢٠١٠ كما تراجع معدل التضخم الأساس من (٣٩%) عام ٢٠٠٤ إلى (٢,٩%) في العام ٢٠١٠.

هذا التحسن كان نتاج عمل السياسة النقدية الانكماشية التي تبنتها السلطة النقدية للحد من تزايد معدل نمو عرض النقود وتراجع معدل التضخم السنوي ومعدل التضخم الأساس إلى (٢,٤% و ٢,٩%) على التوالي لعام ٢٠١٠.

ورغم النجاح الذي حققته السياسة النقدية المتمثلة في تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي على وفق ما ورد في قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المستهدف لها.

جدول (٥)

معدل التضخم في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

البيان السنة	معدل التضخم السنوي %	معدل التضخم الأساس %
٢٠٠٣	٣٣,٦	١٨,٠٠
٢٠٠٤	٢٧,٠	٣٩,٠٠
٢٠٠٥	٣٧,٠	٣٠,٨
٢٠٠٦	٥٣,٢	٣١,٧
٢٠٠٧	٣٠,٨	١٩,٣
٢٠٠٨	٢,٧	١٣,٠
٢٠٠٩	(٢,٨)	٧,١
٢٠١٠	٢,٤	٢,٩

المصدر:- النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للأعوام (٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٧)

المحور الرابع: معايير الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١١).

ففي هذا الجزء سنوضح علاقة نمو عرض النقود بصفته يمثل قوى الطلب الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) بصفته المصدر الرئيس لعلاقة العرض الحقيقي للسلع والخدمات. وذلك من خلال الاستعانة ببعض معايير الاستقرار النقدي او ما

يسمى بمعايير التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة. والتي من أهمها الآتي^(١٩):-
معيار الاستقرار النقدي.

يستند هذا المعيار إلى نظرية النقدية الكلاسيكية التي تنص على إن الزيادة في كمية النقود يجب ان تتناسب مع الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) . فأن ذلك يتسبب في حدوث التضخم.

ويُعتمد على هذا المعيار من قبل صندوق النقد الدولي في سياسته للتعرف على الاتجاهات التضخمية والانكماشية.

يحتسب هذا المعيار في حاصل قسمة معدل التغير (النمو) في عرض النقود على معدل التغير (النمو) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي). فإذا كان مقدار معامل الاستقرار النقدي مساوياً للواحد الصحيح دلّ ذلك على وجود حالة استقرار نقدي كاملة. أما إذا كان مقداره اكبر من الواحد الصحيح فأنه يدلّ على إن الاقتصاد في حالة توسع. وتتوقف حدة التضخم ودرجته على مدى قرب أو بعد مقدار المعامل عن الواحد الصحيح . فكلما كان اكبر من الواحد الصحيح كان الاقتصاد في حالة انتعاش وتوسع. وكلما كان اقل من الواحد الصحيح كان الاقتصاد في حالة انكماش. والجدول (٦) يبين معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) .

جدول (٦)

معيار معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١١)

السنة	عرض النقود بليون دينار (١)	معدل النمو في عرض النقود % (٢)	GPP بالاسعار الثابتة بليون دينار (٣)	معدل النمو في GPP (٤)	معامل الاستقرار النقدي = ٤/٢ (٥)
٢٠٠٢	٣٠١٤	_____	٤٠	_____	_____
٢٠٠٣	٥٧٧٤	٩١,٦٣	٢٧	(٣٢,٥)	(٢,٨٢) انكماش
٢٠٠٤	١٠١٤٩	٧٥,٧٧	٤٢	٥٥,٥٥	١,٣٦ توسع تضخم
٢٠٠٥	١١٣,٩٩	١٢,٣٢	٤٣	٢,٣٨	٥,١٨ تضخم
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٣٥,٦٢	٤٨	١١,٦٢	٣,٠٧ تضخم
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٤٨,٥٠	٤٩	٢,٠٨	١٩,٤٧ تضخم عالي جداً
٢٠٠٨	٢٨١٩٠	٢٩,٧٨	٥٤	١٠,٢٠	٢,٩٢ تضخم
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	٣٢,٣٢	٥٧ *	٥,٥٥	٥,٨٢ تضخم
٢٠١٠	٥١٧٤٣	٣٨,٧٢	٦١ *	٧,٠٢	٥,٥٢ تضخم

المصدر: - بيانات الحقل (١) و(٣)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للأعوام

٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٧، ٢٠٠٤

- بيانات الحقل (٥،٤،٢) تم احتسابها من قبل الباحثة.

• تقديرات اولية (فصلية)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للعام ٢٠١٠.

٢- معيار فائض المعروض النقدي.

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية وذلك من خلال قياس الفرق بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب الكلي على النقود عند أسعار ثابتة خلال مدة زمنية معينة والتي يتم الحصول عليه عن طريق قسمة العرض الكلي للنقود على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي).

وفائض المعروض النقدي هو عبارة عن الفرق بين إجمالي الزيادة السنوية في عرض النقود والزيادة غير التضخمية في عرض النقود، والتي تقاس بحاصل ضرب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في (X) كمية عرض النقود مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

اي ان معيار فائض المعروض النقدي = الزيادة في عرض النقود — الزيادة غير التضخمية في عرض النقود

والزيادة غير التضخمية = الزيادة GPP في الاسعار الثابتة x عرض النقود

في عرض النقود GPP بالاسعار الثابتة

ويجب في هذا المقياس ضرورة التناسب بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الناتج GPP ليتجنب الضغوط التضخمية.

ويهدف هذا المعيار إلى بيان ان هنالك نسبة معينة من كمية عرض النقود الى اجمالي الناتج المحلي يميل الافراد للاحتفاظ بها تتناسب طردياً مع الزيادة في الناتج المحلي الأجمالي ، وعندما تفوق نسبة ما يرغب الافراد الاحتفاظ به من النقود الزيادة المتحققة في الدخل الحقيقي، فأن هذا يولد ضغوطاً تضخمية. والجدول (٧) يوضح معيار فائض المعروض النقدي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠).

جدول (٧)

معيار فائض المعروض النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

السنة	عرض النقود بليون دينار (١)	التغيير في عرض النقود (٢)	GPP بالأسعار الثابتة بليون دينار (٣)	التغيير في GPP (٤)	الطلب على نقود (١) = (٣) - (٥)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود	(معيار فائض العرض النقدي) (٢) - (١) = (٧)
٢٠٠٢	٣٠١٤	—	٤٠	—	٧٥,٣٥	—	—
٢٠٠٣	٥٧٧٤	٢٧٦٠	٢٧	(١٣)	٢١٣,٨٥	٢٧٨٠,٠٥	(٢٠,٠٥)
٢٠٠٤	١٠١٤٩	٤٣٧٥	٤٢	١٥	٢٤١,٦٤	٣٦٢٤,٦	٧٥٠,٤٠
٢٠٠٥	١١٣٩٩	١٢٥٠	٤٣	١	٢٦٥,٠٩	٢٦٥,٠٩	٩٨٤,٩١
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٤٠٦١	٤٨	٥	٣٢٢,٠٨	١٦١٠,٤	٢٤٥٠,٦
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٦٢٦١	٤٩	١	٤٤٣,٢٨	٤٤٣,٢٨	٥٨١٧,٧٢
٢٠٠٨	٢٨١٩٠	٦٤٦٩	٥٤	٥	٥٢٢,٠٤	٢٦١٠,٢	٣٨٥٨,٨
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	٩١١٠	*٥٧	٣	٦٥٤,٣٩	١٩٦٣,١٧	٧١٤٦,٨٣
٢٠١٠	٥١٧٤٣	١٤٤٤٣	*٦١	٤	٨٤٨,٢	٣٣٩٣,٠٠	١١٠٥,٠٠

المصدر:- بيانات الحقل (١) و (٣)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للأعوام،

٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

- بيانات الحقل (٢، ٤، ٥، ٦، ٧) تم احتسابها من قبل الباحثة.

* تقديرات أولية (فصلية)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للعام ٢٠١٠.

٣- معيار معدل الضغط التضخمي.

يحتسب هذا المعيار من خلال الفرق بين معدل التغيير السنوي (معدل النمو السنوي) في السيولة المحلية ومعدل التغيير السنوي (معدل النمو السنوي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. فإذا كان المعدل موجباً فإنه يُشير إلى وجود اتجاهات تضخمية تزداد حدتها أو ضعفها بحسب قرب مقدار المعدل أو بعده عن الصفر وعندما يكون المعدل سالباً فإنه يُشير إلى اتجاهات انكماشية حادة، ويكون الاقتصاد في حالة الاستقرار النقدي عندما يكون المعدل مساوياً إلى الصفر. والجدول (٨) يوضح معيار معدل الضغط التضخمي في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠).

جدول (٨)

معيّار معدل الضغط التضخمي في العراق للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠١١)

السنة	عرض النقود بليون دينار (١)	معدل النمو في عرض النقود (٢)	GPP بالأسعار الثابتة بليون دينار (٣)	معدل النمو في GPP (٤)	معدل الضغط التضخمي (٢-٤) = (٥)
٢٠٠٢	٣٠١٤	—	٤٠	—	—
٢٠٠٣	٥٧٧٤	٩١,٦٣	٢٧	(٣٢,٥)	١٢٤,١٣
٢٠٠٤	١٠١٤٩	٧٥,٧٧	٤٢	٥٥,٥٥	٢٠,٢٢
٢٠٠٥	١١٣٩٩	١٢,٣٢	٤٣	٢,٣٨	٩,٩٤٠
٢٠٠٦	١٥٤٦٠	٣٥,٦٢	٤٨	١١,٦٢	٢٤,٠٠
٢٠٠٧	٢١٧٢١	٤٠,٥٠	٤٩	٢,٠٨	٣٨,٤٢
٢٠٠٨	٢٨١٩٠	٢٩,٧٨	٥٤	١٠,٢٠	١٩,٥٨
٢٠٠٩	٣٧٣٠٠	٣٢,٣٢	*٥٧	٥,٥٥	٢٦,٧٧
٢٠١٠	٥١٧٤٣	٣٨,٧٢	*٦١	٧,٠٢	٣١,٧

المصدر: - بيانات الحقل (١) و(٣)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للأعوام

٢٠٠٤، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.

- بيانات الحقل (٢، ٤، ٥) تم احتسابها من قبل الباحثة.

* تقديرات أولية (فصلية)، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي للعام ٢٠١٠.

المحور الخامس: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق

للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

شهدت الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ افراطاً نقدياً كبيراً جداً ، بحيث لم يكن هنالك تناسب بين معدل نمو عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، كما ان السياسة الائتمانية اتصفت بتحيّزها للائتمان الحكومي ، وكان يتم مواجهة اغلب هذا الائتمان من خلال الاصدار النقدي الجديد، وكان القطاع المالي والمصرفي يخضع الى سياسات الكبح المالي التي شملت المعايير الادارية لتنظيم اسعار الفائدة وحجم وتخصيص الائتمان، وانعكست تلك في ضعف كفاءة عملية تخصيص وحشد الموارد. كل هذه الاجراءات والسياسات والتدابير كان لها اثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي فساهمت في احداث الضغوط التضخمية . اذ بلغ معدل التضخم

للاعوام (١٩٩١-١٩٩٣-١٩٩٤-١٩٩٥-٢٠٠٢-٢٠٠٣) حوالي (١٨٥% - ٢٠٧,٧% - ٤٥٨% - ٣٧٠,٨% - ١٩,٣% - ٣٣,٦% -) على التوالي^(٢٠).

اما بالنسبة الى سعر صرف الدينار العراقي ، فقد كان قد وصل الى مايقارب (٣٠٠٠) دينار لكل دولار امريكي واحد خلال الحرب الاخيرة . ثم اصبح مايقارب (١٥٠٠) دينار عراقي لكل دولار امريكي واحد، اي حقق تحسن بنسبة ٥٠%^(٢١). هذا الامر فقد الثقة لدى المواطن في العملة المحلية ، وقد ساهم ذلك الوضع في استثناء ظاهرة الدولار كمخزن للقيمة والمحافظة على القوة الشرائية ، فضلاً عن التوجه نحو الاعمال غير الانتاجية كشراء الاراضي والعقارات كبداية للاحتفاظ بالعملة المحلية في شكل نقود سائلة في ظل تراجع قوتها الشرائية امام العملات الاجنبية. وبالات الدولار الامريكي. وهذا يبين ان سياسة سعر الصرف كانت غير فعالة في تحقيق الاستقرار بل قد تكون تسببت في عدم تحقيقه.

أما السياسات النقدية الاخرى المتمثلة في سياسة الاحتياطي القانوني وسياسة سعر اعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة ، فقد كانت هي الاخرى جامدة ولم تمارس أي تأثيرات فعالة على النشاط الاقتصادي ، ولذلك فقد ظلت هذه السياسات بعيدة عن التأثير على المصارف التجارية بما يخدم اهداف الاستقرار الاقتصادي ، وكذلك بالنسبة لسياسة سعر الفائدة، فعلى الرغم من اهميتها كأداة تصحيحية وتوجيهية للحد من السلبات الناتجة من زيادة الافراط في عرض النقود إلا انها ظلت خلال تلك الفترة بعيدة عن التأثير ، لانها لم تواكب التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العراقي ، حيث ظلت سالبة في اغلب الاحيان.

ولذلك يمكن القول ان السياسات النقدية المطبقة قبل عام ٢٠٠٣ لم تكن فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فقد كانت سياسة توسعية غلبت على تبعتها للسياسة المالية، وهذا يتضح من حجم الائتمان الحكومي الذي كان على حساب الائتمان المقدم للقطاع الخاص ، وكذلك اتساع الفجوة بين نمو عرض النقود ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

ومن هنا فإن السياسة النقدية لم يكن لها اي دور يذكر في توجيه النشاط الاقتصادي وكذلك مواجهة الضغوط التضخمية للسياسة المالية التي كانت متبعة، وانها سياسة تابعة للسياسة المالية التوسعية، وإداة لتوفير السبل والوسائل لتيسير وتوسيع كل امكانات التمويل المصرفي للعجز .

وبأختصار ان السياسة النقدية قبل عام ٢٠٠٣ اتصفت بعدم الفعالية في مساندة السياسات الاقتصادية الاخرى نحو تحقيق اهداف الاستقرار الاقتصادي. أما مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وبالتحديد بعد سقوط النظام السياسي، فتعد بداية تحول بالنسبة للسياسة النقدية مقارنة بالمرحلة التي تسبق عام ٢٠٠٣، حيث بدأت تظهر ملامح الاستقلالية للسياسة النقدية التي نص عليها

قانون البنك المركزي الاخير رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، وتفعيل بعض ادواتها التي كانت مجمدة، واستحداث ادوات جديدة.

ولابد أن نستعرض ابرز المؤشرات التي توضح ان السياسة النقدية في العراق حققت قدراً لا بأس به من الاستقرار خلال المدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) كآلاتي:

١. الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار العراقي.

يتضح من الجدول (٩) ان سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق الموازية كان قد بلغ (١٩٣٦) دينار عراقي لكل دولار واحد امريكي عام ٢٠٠٣. أما سعر المزاد (السوق الرسمي) فقد بلغ (١٨٩٦) دينار عراقي لكل دولار امريكي للثلاثة الاخيرة من العام نفسه. وذلك لكون بدأ العمل بمزاد العملة الاجنبية بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٤. وقد وصل الى (١١٨٦) دينار لكل دولار امريكي في السوق الموازي. اما سعر المزاد (الرسمي) بلغ ١١٧٠ دينار عراقي لكل دولار امريكي في العام ٢٠١٠ واستقر على هذا السعر لمدة اكثر من عامين. ويسعى البنك المركزي العراقي متمثلاً بالسلطة النقدية على الاستمرار في تخفيض سعر صرف الدينار العراقي الى ان يصل كل (١٠٠٠) دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي. كما يتضح ان متوسط نسبة الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي سواء بالسوق الموازية او بالسوق الرسمي (المزاد) بلغ (٣٨,٥%) وهي نسبة عالية تدل على تحقيق تحسن كبير جداً في قيمة العملة العراقية.

جدول (٩)

تطور سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)

السنة البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	معدل النمو نسبة الزيادة والانخفاض**
السوق الرسمي (سعر المزاد)	١٨٦٩	١٤٥٣	١٤٦٩	١٤٦٧	١٢٥٥	١١٩٣	١١٧٠	١١٧٠	(٣٨,٣)
سوق الموازي	١٩٣٦	١٤٥٣	١٤٧٢	١٤٧٥	١٢٦٧	١٢٠٣	١١٨٢	١١٨٦	(٣٨,٧)

المصدر:- النشرة السنوية ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والإيمان ، للاعوام

(٢٠٠٦ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠)

* يمثل معدل الأشهر الثلاثة الاخيرة لعام ٢٠٠٣

** الارقام بين الاقواس (سالبة).

٢- الاستقرار النسبي في معدل نمو عرض النقود (السيولة المحلية).

نلاحظ من الجدول (١٠) إن معدل نمو عرض النقود في العراق خلال مدة الدراسة كان قد بلغ (٩١,٦%) عام ٢٠٠٣، في حين انخفض الى مايقارب (٣٨,٧%) في العام ٢٠١٠. وقد حدث هذا الانخفاض بشكل تدريجي هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ ان الاهمية النسبية لصافي العملة في التداول الى عرض النقود قد انخفضت من ٨,٠٢ في العام ٢٠٠٣ إلى (٤٧%) في العام ٢٠١٠. في حين ارتفعت الاهمية النسبية للودائع الجارية إلى عرض النقود بلغت ٥٣% عام ٢٠١٠، بعد ان كانت (١٩,٨%) عام ٢٠٠٣، وهذا يدل على تطور الجهاز المصرفي والعادة المصرفية لدى الجمهور خلال مدة الدراسة ، كما تُعبر عن إن الاجراءات والسياسات التي تتخذها السلطة النقدية ذات فعالية واضحة.

جدول (١٠)

تطور عرض النقود (السيولة المحلية) ومكوناته في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) /

بليون دينار

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
البيان								
صافي العملة في التداول	٤٦٣٠	٧١٦٣	٩١١٣	١٠٩٦٨	١٤٢٣١	١٨٤٩٣	٢١٧٧٦	٢٤٣٤٢
الودائع الجارية	١١٤٤	٢٩٨٦	٢٢٨٦	٤٤٩٢	٧٤٨٩	٩٦٩٧	١٥٥٢٤	٢٧٤٠١
عرض النقود (السيولة لمحلية)	٥٧٧٤	١٠١٤٩	١١٣٩٩	١٥٤٦٠	٢١٧٢١	٢٨١٩٠	٣٧٣٠٠	٥١٧٤٣
صافي العملة في الداول الى عرض النقود%	٨٠,٢ %	٧٠,٦ %	٧٩,٩ %	٧٠,٩ %	٦٥,٥ %	٦٥,٦ %	٥٨,٤ %	٤٧ %
الودائع الجارية الى عرض النقود%	١٩,٨ %	٢٩,٤ %	٢٠,١ %	٢٩,١ %	٣٤,٥ %	٣٤,٤ %	٤١,٦ %	٥٣ %
معدل نمو عرض النقود%	٩١,٦ %	٧٥,٨ %	١٢,٣ %	٣٥,٦ %	٤٠,٥ %	٢٩,٨ %	٣٢,٣ %	٣٨,٧ %

المصدر:- بيانات الاسطر الثلاثة (٣,٢,١) ، النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي،

مديرية الاحصاء والابحاث (٢٠١٠,٢٠٠٩,٢٠٠٧,٢٠٠٦)

- بيانات الاسطر الثلاثة (٦,٥,٤) تم احتسابها من قبل الباحثة.

٣-زيادة القروض والسلف الممنوحة من قبل المصارف الى القطاع الخاص.

نلاحظ من الجدول (١١) ان القروض والسلف الائتي منحت للقطاع الخاص في العام ٢٠٠٣ بلغت ب ب (٢٣٦) بليون دينار عراقي اما التي منحت للحكومة المركزية والمؤسسات العامة فقد كانت (٣٧،٨) بليون دينار على التوالي في العام نفسه. في حين وصلت القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص في العام ٢٠١٠ الى مايقارب (٥٣٠٣) بليون دينار عراقي ، اما الممنوحة للحكومة المركزية والمؤسسات العامة قد وصلت الى مايقارب (٢٣٠٥ و ٦٩١) بليون دينار عراقي على التوالي للعام ذاته.

وهذا يوضح ان السلطة النقدية خلال تلك المدة اتبعت سياسة الحد من الاعتماد على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة، حيث بدأ الائتمان الحكومي يتراجع، والاعتماد على مصادر حقيقية غير تضخمية. وكان لهذا التحول اثراً ايجابياً في الحد من الضغوط التضخمية. إذ انخفض معدل التضخم من (٣٣،٦%) في عام ٢٠٠٣ الى (٤،٢%) في عام ٢٠١٠ وكذلك معدل التضخم الاساس تراجع هو الاخر من (١٨%) عام ٢٠٠٣ الى (٢،٩%) عام ٢٠١٠.

جدول (١١)

تطور القروض والسلف الممنوحة من قبل المصارف التجارية حسب القطاعات للمدة

(٢٠١٠ - ٢٠٠٣)

بليون دينار

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الحكومة المركزية	٨	٨	١٢	٧	١٢	٣٠	٣٩٦	٢٣٠٥
المؤسسات العامة	٣٧	١١	٤٧	٥٢	٢٢١	٤٠٤	٤٥٢	٦٩١
القطاع الخاص	٢٦٣	٤٦٧	٦١٧	١٣٨٠	١٨٢٣	٣١٤٣	٣٤٦١	٥٣٠٣

المصدر : النشرة السنوية ، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث،

للاعوام (٢٠١٠،٢٠٠٩،٢٠٠٧،٢٠٠٦)

٤- تنامي حجم الاحتياطات الاجنبية (الاصول الاجنبية) للجهاز المصرفي.

ساهمت الاحتياطات الاجنبية، والتي تشتمل على العملات الاجنبية والذهب للجهاز المصرفي العراقي الى جانب السياسة النقدية في تدعيم الاستقرار الاقتصادي، اذ يوضح الجدول (١٢) ان صافي الاصول (الاحتياطات) الاجنبية لدى الجهاز المصرفي قد بلغ (٦٨١٣٩) بليون دينار عراقي عام ٢٠١٠ بعد ان كان (-١٣٥٠) بليون دينار، كما يُبين الجدول ان صافي الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي قد بلغ (٥٧٢٠٨) بليون دينار عراقي عام ٢٠١٠ بعد ان كان (٣٩) بليون دينار، اي ارتفع بنسبة قُدرت بـ (١٤٦٥٨٧%)، كما ان صافي الاحتياطات الاجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفع هو الآخر وقد بلغ (١٠٩٣١) بليون دينار عراقي بعد ان كان (-١٣٨٩) بليون دينار ، اي نسبة ارتفاعه بلغت (٨٨٧%) .

جدول (١٢)

تطور صافي الاحتياطات الاجنبية للجهاز المصرفي العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) بليون

دينار

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	معدل النمو (نسبة الزيادة) %
لدى البنك المركزي	٣٩	٢٣٧٣٠	٥١٥٨٠	٢٥٩٧٣	٣٨٢١٨	٥٨٣١٨	٤٩٧٩٢	٥٧٢٠٨	%١٤٦٥٨٧
لدى المصارف التجارية	- ١٣٨٩	٥١٩-	٢٣٦٧	٤٨٧٧	٥١٥٧	٧٣٢٣	١٢٣٥١	١٠٩٣١	%٨٨٧
المجموع	- ١٣٥٠	٢٨٩٢-	٢٧٩١-	٣٠٨٥٠	٤٣٣٧٥	٦٦٠٤١	٦٢١٤٣	٦٨١٣٩	%٤٩٤٧

المصدر:- النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للاعوام

(٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)

هذا التنامي (التزايد) في صافي الاحتياطات الاجنبية لدى الجهاز المصرفي يعكس فعالية السياسة النقدية خلال مدة الدراسة. لكونه يشكل رافداً اساسياً ومهماً لتقوية وتعزيز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكذلك يساهم في تدعيم وتقوية الثقة في وضع الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- ١- أن عمل السلطة النقدية يتمثل في الرقابة على عرض النقود والائتمان والسياسة الاقتراضية للحكومة، لتجنب الآثار التي قد تحدث في عرض النقود.
- ٢- إن السياسة النقدية لا تؤدي دورها في فراغ بل تساهم من خلال علاقتها مع الفروع الأخرى للسياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها المشتركة.
- ٣- أن تتميز السياسة النقدية بالوضوح والشفافية، إذ ينبغي على البنك المركزي (السلطة النقدية) عندما يتخذ قرار بشأن اتباع سياسة توسعية أو انكماشية، أن ينوه للجمهور وبشكل صريح وواضح وشفاف عن الدوافع والأسباب التي كانت وراء هذا التغيير، وعدم الاعتماد على التخمينات والتكهنات الخاطئة.
- ٤- تبني السلطة النقدية برنامجاً (سياسة) للأصلاح الاقتصادي ركزت فيه على تقليص معدلات نمو عرض النقود، وتمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية، والأبتعاد عن تمويلها من خلال الاقتراض الحكوميين البنك المركزي، والذي ورد ذكره صراحةً في قانونه الأخير رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.
- ٥- بدأت تظهر ملامح الاستقلالية للسياسة النقدية التي نص عليها قانونه، وتفعيل بعض أدواتها غير المباشرة التي كانت مجمدة، وأستحداث أدوات جديدة ومنها (التسهيلات الائتمانية - اقراضية وإيداعية- ، مزايدات العملة الأجنبية).
- ٦- إن السياسة النقدية قد حققت قدراً لابأس به من الاستقرار خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، يتضح ذلك من الآتي:

- تحسن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، إذ بلغ (١٩٣٦) دينار عراقي لكل دولار أمريكي عام ٢٠٠٣، وأصبح (١١٧٠) دينار عراقي لكل دولار أمريكي عام ٢٠١٠، أي ارتفاع قيمة العملة العراقية.
- الاستقرار النسبي في معدل نمو عرض النقود، حيث بلغ (٩١,٦%) عام ٢٠٠٣، في حين أنخفض إلى ما يقارب (٣٨,٧%) عام ٢٠١٠ هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن

الأهمية النسبية لصافي العملة في التداول إلى عرض النقود أخذ بالانخفاض في حين أرتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى عرض النقود، إذ بلغت (٥٣%) عام ٢٠١٠ بعد إن كانت (١٩,٨%) عام ٢٠٠٣.

- أتباع السلطة النقدية سياسة الحد من الاعتماد على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة، و الاعتماد على مصادر حقيقية غير تضخمية، وكان له أثر إيجابي لحد من الضغوط التضخمية، إذ أنخفض معدل التضخم والتضخم الأساس إلى (٢,٤% و ٢,٩%) على التوالي عام ٢٠١٠ بعد أن كان قد وصل إلى (٣٣,٦% و ١٨%) عام ٢٠٠٣.

- التزايد في صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، يعكس فعالية السياسة النقدية خلال مدة الدراسة لكونه يشكل رافداً أساسياً ومهماً لتقوية وتعزيز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

التوصيات:

- ١- ينبغي على الحكومة تحسين وضع القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الزراعي والصناعي التحويلي، والعمل على تطويرهما وزيادة مساهمتهما في الناتج المحلي الأجمالي.
- ٢- تنويع مصادر إيرادات البلد من العملة الأجنبية، وعدم الركون إلى صادرات القطاع النفطي فقط، خاصة وإن البلد يمتلك المقومات الطبيعية لذلك.
- ٣- ضرورة المحافظة على ما ورد في قانون البنك المركزي الجديد رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الاستقلالية والاعتماد على تمويل العجز الحكومي من مصادر حقيقية، والأبتعاد عن الاقتراض الحكومي من البنك المركزي.
- ٤- ضرورة رفع قيمة العملة المحلية والمحافظة على ثباتها تجاه العملات الأجنبية. والعمل على أن يكون معدل نمو عرض النقود متناسباً مع معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي.

الهوامش:

- (١) أ.د. أحمد زهير شامية و د. مصطفى حسين، مدخل إلى اقتصادات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، كلية الإدارة والاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ص ٣٠٧
- (٢) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.
- (٣) يُنظر:
- د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠، ص ٥٨٣.
- افتخار محمد مناحي الرفيعي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧، ص ٨٨.
- (٤) د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص ٥٨٣
- (٥) المصدر نفسه، ص ٥٨٤.
- (٦) د. سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٥٥
- (٧) يُنظر:
- د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص ٥٨٦-٥٨٨
- افتخار محمد مناحي الرفيعي، مصدر سابق، ص ٩٠.
- (٨) افتخار محمد مناحي الرفيعي، مصدر سابق، ص ٩٠.
- (٩) د. زكريا عبد الحميد باشا، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية، ساعدت لجنة البحوث والتدريب بكلية التجارة - جامعة الكويت على طبع هذا الكتاب، الكويت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ١٦٥-١٦٨.
- (١٠) يُنظر:
- افتخار محمد مناحي الرفيعي، مصدر سابق، ص ٩٣-٩٤.
- د. محمود يونس و د. عبد المنعم مبارك، أقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ١٩٤-١٩٥.
- (١١) د. محمود يونس و د. عبد المنعم مبارك، مصدر سابق، ص ١٩٤-١٩٦
- (١٢) أ.د. أحمد زهير شامية و د. مصطفى حسين، مصدر سابق، ص ٣١٣-٣١٤

(١٣) د.ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ١٥٦.

(١٤) يُنظر:

- د.محمود يونس ود.عبد المنعم مبارك، مصدر سابق، ص ١٩٨-١٩٩

- أ.د.أحمد زهير شامية و د.مصطفى حسين، مصدر سابق، ص ٣١٦.

(15) Gradner Ackly, Macroeconomic Theory, Printing Hong Kong, Woke Printing Press, 1970, P105.

(١٦) د.محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ط ١، ص ٧٠.

(١٧) د.سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٨٧.

(١٨) د.سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩١٧.

(١٩) د.محمد ضيف الله القطايري، مصدر سابق، ص ٢٦٢-٢٦٩.

(٢٠) يُنظر:

- المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٢)، ٢٠٠٣، ص ٢٦.

- النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للعام ٢٠٠٣، ص ٤٥٣.

(٢١) افتخار محمد مناحي الرفيعي، مصدر سابق، ص ١٣٨.

المصادر:

(١) باشا د.زكريا عبد الحميد، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية، ساعدت لجنة البحوث والتدريب بكلية التجارة - جامعة الكويت على طبع هذا الكتاب، الكويت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢) خليل د.سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.

(٣) خليل د.سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

(٤) خليل د.سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

- (٥) الدليمي د.عوض فاضل إسماعيل ،النقود والبنوك،مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.
- (٦) الرفيعي افتخار محمد مناحي ، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- (٧) شامية أ.د.أحمد زهير و حسين د.مصطفى ، مدخل إلى اقتصادات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، كلية الإدارة والاقتصاد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- (٨) الشمري د.ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٨٨.
- (٩) القطابري د.محمد ضيف الله ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ط ١.
- (١٠) المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي، عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للأعوام (١٩٩١- ٢٠٠٢).
- (١١) النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، ٢٠١٠.
- (١٢) يونس د.محمود و مبارك د.عبد المنعم، أقتصاديات النقود والصيرفة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الأسكندرية، ١٩٨٢.

(13) Gradner Ackly, Macroeconomic Theory, Printing Hong Kong, Woke Printing Press, 1970,P105